وعندنا يندب خرص الثمر اهل الشهادات لكل الشجر
فان يضمن بالصريح المالكا الثمر الجاف ويقبل ذلكا
فنافذ في كله تصرفه وبعد ان يضمنه لو يتلفه
يضمنه مجففا او تلفا ولم يقصر فضمانه انتفى
وان بحا في السبب ادعاه او غلطا عكن صدقناه
لاحيفه والترك ان ضر الشجر اولم يجف فله قطع الثمر
وسلم العشر ولا زوما في غير ما قلناه الا فيما
يملك بالتعاوض المراد للاتجار لا بالاصطياد
والربع مالم ينو بعد الاقتنا ففيه ربع عشر قيمة هنا
من نقد راس المال والغ الغا ان كان للعين بعرض كاسبا
وحيث نقدان سواء هما يرى به نصابه قد تما
ثم من الانفع للذي استحق ولو بلا تجديد قصدها اتفق
في كل تعويض تعطاه وفي عين تزكى غلبوا فيها الوفي

نصابه

نصابه او سابقا من دين في حوله ثم زكاة العين
والعشر لم يمنع زكاة المتجر في الارض والاشجار عند الاكثر
ولا انعقاد للحول فيما عشرا والحول من وقت الجذاذ اعتبرا
ويلزم المالك في المضاربه زكاة كل المال لكن حاسبه
من ربحها قلت ولو يوجبها هذا اذا من غيره اخرجها
لمسلم ان كان حرا لكل او بعضه معينا لا الحمل
ووقفت في مال ذي ارتداد كملكه في الحب باشتداد
والزهو في الثمار والحصول في معدن والكنز والحؤول
في غيرها فان يبع ورد بالعيب او يقل فحول يبدا
قلت ولو رد على الناجر ما باع بعرض متجر لتما
وان تجب على الذي اشتراها فماله رد ثمنها اكراها
عليه الاعقب الاخراج ووجبت للربح والنتاج
بحول اصل لان الربح ترك ما به تقوم وذا هلك

Copyright © King Saud University